

Distr.: General
1 April 2008
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضواً في

مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة فرنسا، إذ ترغب في المشاركة في تعزيز عمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال الدفاع عن كل حقوق الإنسان للجميع، قدمت طلب ترشيحها لإعادة انتخابها لمجلس حقوق الإنسان خلال الانتخابات التي ستجرى في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨.

وتجدون طيه وثيقة تقدم تعهدات فرنسا الطوعية في مجال حقوق الإنسان. ففرنسا، التي ما فتئت تعمل بشكل ملموس لصالح حقوق الإنسان، تتعهد بمواصلة ذلك سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي بالتعاون مع كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) جان - مورييس ريبير



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

طلب ترشيح فرنسا لانتخابات مجلس حقوق الإنسان

تشكل حقوق الإنسان جزءاً من القيم التأسيسية للجمهورية الفرنسية. ويندرج احترامها في صميم الممارسة الديمقراطية في فرنسا وفي التزامنا داخل الاتحاد الأوروبي.

وإن فرنسا، التي ساهمت في أعمال لجنة حقوق الإنسان ثم مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائهما، متمسكة بوجه خاص بالنظام الدولي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وقد صدقت فرنسا على الصكوك الدولية الرئيسية في ميدان حقوق الإنسان وهي تعترف باختصاص الهيئات المنبثقة عن المعاهدات لتلقي الشكاوى الفردية. وهي أيضاً عضو في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعامي ١٩٧٧ و ٢٠٠٥.

والتزمت فرنسا بالعمل لصالح إنشاء مجلس حقوق الإنسان، ولصالح تعزيز سلطة مفوضية حقوق الإنسان والوسائل المتاحة لها فضلاً عن نشر حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة ككل. وقد عرضت على اللجنة ثم على مجلس حقوق الإنسان قرارات توافقية بشأن الحجز التعسفي والاختفاء القسري والفقر المدقع.

وتشجع فرنسا الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان. ولتشجيع حقوق الإنسان العالمية والمتراصة، تفضل فرنسا منطق الالتزام على منطق الانعزال. وستواصل زيادة مساهمتها الطوعية في مفوضية حقوق الإنسان بغية تشجيع المساعدة التقنية. وهي تود مواصلة القيام بدور بناء وتشجيع الحوار بشأن الحالات الخطيرة التي تنظر فيها الأمم المتحدة.

وقد وجهت إلى آلية الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة دعوة دائمة للتواجد على أراضيها. واستقبلت في عام ٢٠٠٥ المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، وفي عام ٢٠٠٧ الخبيرة المستقلة المعنية بالمسائل المتعلقة بالأقليات. ووضعت رهن الإشارة منذ عام ٢٠٠٢ منصب خبير معاون شاب منتدب بوجه خاص لدعم الممثلة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

واعترفت فرنسا، بوصفها عضواً في المجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باختصاص لجان المتابعة للصكوك الإقليمية. وهي تقوم، بناء على الطلب، باستقبال زيارات المؤسسات المستقلة لهاتين المنظمتين من قبيل مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا (تقرير الزيارة في عام ٢٠٠٦، وزيارة جرت في الوقت المناسب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب (آخر زيارة في نهاية عام ٢٠٠٦)، والممثلين

الثلاثة للرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنيين بمكافحة معاداة السامية، والتمييز ضد المسلمين والمسيحيين (٢٠٠٥)، كما تستضيف بعثات لمراقبة الانتخابات تابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (مراقبة الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو ٢٠٠٧). وهي تخضع أيضاً للمراقبة القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي يمكن أن يرفع إليها مباشرة أي طلب فردي، على أساس اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتتمسك فرنسا بحق المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في الكلام داخل مجلس حقوق الإنسان وتحرص على احترام هذا الحق.

ووفقاً لتصور فرنسا لعدم قابلية تجزئة كافة حقوق الإنسان وترباطها، فضلاً عن رغبتها في تحقيق عولمة عادلة ومنظمة، فإنها تتمسك بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عنها. وتولي فرنسا أهمية خاصة لتحقيق هدف الحق في التنمية. ويتجلى التزامها من خلال شراكات التنمية المشتركة واتفاقات التعاون.

١ - منذ عام ٢٠٠٦، عملت فرنسا بشكل ملموس لصالح حقوق الإنسان:

أفضى الالتزام السياسي الفرنسي لصالح حقوق الإنسان، في عام ٢٠٠٧، إلى تعيين سكرتير دولة للشؤون الخارجية وحقوق الإنسان ومفوض سامٍ لأوجه التضامن الفعال، مكلف على الخصوص بمكافحة الفقر المدقع.

(أ) تشجع فرنسا على احترام كل ظروف الحياة والكرامة الإنسانية وكذلك القانون الدولي، وبوجه خاص المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي:

- ستنتهي إجراءات التصديق على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في عام ٢٠٠٨، على نحو ما التزمت به فرنسا في عام ٢٠٠٦. وبعد أن عملت خلال ما يناهز ثلاثة عقود من الزمن لصالح اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإنها استضافت في باريس عام ٢٠٠٧ مراسم افتتاح التوقيع على الاتفاقية. وشجعت فرنسا إنشاء "مجموعة أصدقاء" للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لكي يصادق أكبر عدد ممكن من الدول على هذه الاتفاقية ولكي يبدأ العمل بهذه الأخيرة في أقرب وقت ممكن.
- ستنتهي إجراءات التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو المعاقبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ٢٠٠٨،

على نحو ما التزمت به فرنسا في عام ٢٠٠٦. وقد كرس القانون في عام ٢٠٠٧ الآلية الوطنية لمنع التعذيب ("المراقب العام لأماكن الاحتجاز") التي نص عليها هذا البروتوكول.

- عدلت فرنسا قانونها ليكون مطابقاً لالتزامها الدبلوماسي لصالح إلغاء عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي بإدراج منع عقوبة الإعدام في دستورها؛ واستطاعت بذلك أن تصدق في عام ٢٠٠٧ على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك البروتوكول رقم ١٣ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في كل الظروف.

- على الصعيد الإقليمي، صدقت فرنسا أيضاً على الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بممارسة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٧ والاتفاقية الأوروبية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٨.

- ساهمت فرنسا في إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يتسم بأكبر قدر ممكن من الفعالية والشرعية. وهي تتعاون بشكل تام مع مجلس حقوق الإنسان وكافة آليات التحقيق التابعة للأمم المتحدة وسيناقش نشاطها في مجال حقوق الإنسان في إطار "الاستعراض الدوري الشامل" اعتباراً من عام ٢٠٠٨، وهي تسعى إلى التعريف به بدعم أنشطة منها بوجه خاص حلقات دراسية لتعزيز هذا الإجراء.

- تشجع فرنسا على احترام القانون الإنساني الدولي في النزاعات المسلحة كما تشجع على احترام التزامات حماية المدنيين وسجناء الحرب والجرحى التي تقع على عاتق أطراف النزاع. وهي تساند عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولقد التزمت فرنسا بالعمل من أجل حماية الصحفيين وغيرهم من المهنيين العاملين في وسائل الإعلام في النزاعات المسلحة، وفقاً للقرار ١٧٣٨ الذي اعتمدته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمبادرة من فرنسا بوجه خاص.

- زادت فرنسا في عام ٢٠٠٧ بشكل كبير مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، فأصبحت تصنف بين المساهمين الست الأوائل.

- تنفذ فرنسا مشاريع تعاون بشأن حقوق الإنسان في ثلاثين بلداً في العالم، بالتعاون مع السلطات المحلية والمجتمع المدني. ونتج أحد هذه المشاريع عن شراكة مع مفوضية حقوق الإنسان.

(ب) تلتزم فرنسا بالعمل لصالح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان:

- تتمسك فرنسا بمكافحة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، وقد حشدت قواها بوجه خاص لتعزيز العدالة الجنائية الدولية ودور المحكمة الجنائية الدولية. وهي تلتزم علاوة على ذلك بالعمل لمساندة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما في إطار صندوق المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالضحايا، الذي تعد فرنسا ثاني المساهمين فيه.
- نظمت فرنسا في باريس، برئاسة مشتركة بين وزير الخارجية والمديرة العامة لليونيسيف، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، مؤتمر "تحرير الأطفال من الحرب"، الذي جرى خلاله تقديم مبادئ كيب تاون المنقحة التي تسمى "مبادئ باريس". وقد انضم حتى الآن ٦٦ بلداً إلى "التزامات باريس". ونظمت فرنسا مع اليونيسيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ اجتماعاً للمتابعة على المستوى الوزاري وأعلنت إنشاء منتدى لمتابعة "التزامات باريس". كما أنشأت في سفاراتها مناصب خبراء مختصين بهذا الموضوع.
- صدقت فرنسا في عام ٢٠٠٧ على اتفاقية لاهاي المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ المتعلقة بالاختصاص، والقانون المطبق، والاعتراف، والتنفيذ، والتعاون في مجال المسؤولية الوالدية وتدابير حماية الطفل.
- ضاعفت فرنسا مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، وفقاً لما التزمت به في عام ٢٠٠٦.
- دعمت فرنسا حلقة دراسية دولية بشأن الترابط بين العدالة الدولية والعدالة الانتقالية نظمها مركز الأمم المتحدة في ياوندي.
- كانت فرنسا مع شركاء آخرين مصدر مبادرة رسم التضامن الدولي المفروض على تذاكر الطائرات، الذي تعهد ما يناهز ٣٠ بلداً بتطبيقه، مما يتولد عنه من الآن ٣٠٠ مليون دولار من الأموال الإضافية لأغراض التنمية.

(ج) تدعم فرنسا المبادرات الرامية إلى مكافحة كل أشكال التمييز:

- بناء على توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري، أنشأت فرنسا على الصعيد الوطني سلطة عليا لمكافحة التمييز ولتكافؤ الفرص.

- رفعت فرنسا تحفظها على المادة ٥ (ب) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- دجحت فرنسا المسائل الجنسانية في أنشطة التعاون الدولي والتنمية التي تضطلع بها كهدف قائم بذاته وكوسيلة لتحسين فعالية ومدى تأثير الأنشطة التي تقوم بها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- تولي فرنسا أهمية كبيرة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، كما يدل على ذلك تقديمها منذ سنتين لقرار خاص بهذا الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأقامت مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شراكة إقليمية واسعة النطاق.
- تود فرنسا أن تعمل من أجل حوار الثقافات والحضارات وكذلك من أجل تعزيز روح التسامح واحترام الحريات الفردية. وفي هذا الصدد، بدأت حلقة العمل الثقافية المتوسطة وهي تدعم مبادرات من قبيل تحالف الحضارات.
- ساهمت فرنسا بنشاط في نجاح مفاوضات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووقعتها.

٢ - تتعهد فرنسا بمواصلة وتطوير عملها لصالح حقوق الإنسان سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي

- بالإضافة إلى حدث كبير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ستستضيف فرنسا عدة أنشطة تذكارية مهمة بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- تتعهد فرنسا بتشجيع احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي داخل الأمم المتحدة وتتعهد على الخصوص بما يلي:
 - مواصلة عملها في مجلس حقوق الإنسان ضد الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، ورفض الاحتجاز السري، ومنع التعذيب منعاً باتاً، وإعادة التأكيد في كل أعمالها على تمسكها بحماية حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب؛
 - التصديق في أقرب وقت ممكن على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودعوة الدول الأخرى إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية من أجل التأكيد مجدداً على كافة الحقوق التي يتمتع بها كل شخص مهما كانت إعاقته المحتملة؛
 - دعم عملية وضع بروتوكول اختياري يلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف تحسين تطبيق تلك الحقوق، وكذلك

عملية التفكير الجارية بشأن الفقر المدقع وعمل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والمؤسسات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات؛

- مواصلة التزامها بالعمل لمكافحة استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، في إطار فريق العمل التابع لمجلس الأمن الذي أنشئ بفضل المساعي الفرنسية والذي تقوم فرنسا برئاسته؛ ومواصلة نشرها على أوسع نطاق ممكن لالتزامات باريس بشأن منع تجنيد الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

- مواصلة التعبئة من أجل احترام كل الحقوق الأساسية للمرأة، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضدها، وتمثيل المرأة في هيئات صنع القرار، والاعتراف بدورها في منع النزاعات؛ والنظر في احتمال رفع تحفظها على المادتين ١٤-٢ (ج) و ١٦ من اتفاقية حماية المرأة من جميع أشكال التمييز؛

- العمل على نشر الإعلان العالمي بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ على أوسع نطاق ممكن؛

- نشر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن مكافحة الإفلات من العقاب على أوسع نطاق ممكن.

• تتعهد فرنسا بتشجيع نشاط آلية الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات وكل آليات الرصد أو التحقيق المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في العالم والدفاع عن استقلاليتها وتعزيز مكانتها. وستبقى على الصعيد الداخلي مهتمة بتوصيات آلية الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، ولا سيما من خلال مواصلة تحسين ظروف الاحتجاز، وفعالية الإجراءات الجنائية، وسياسة مكافحة كل أشكال التمييز. وستتعاون بشكل كامل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل.

• تتعهد فرنسا بدعم تنمية قدرات مفوضية حقوق الإنسان ميدانيا، خاصة بالمساهمة في تمويل المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

• طبقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٩/٦٢ الذي اعتمدته في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ستواصل عملها المناهض لتطبيق عقوبة الإعدام ومن أجل إلغائها على الصعيد العالمي.

• تتمسك فرنسا بمكافحة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، وستواصل حشد قواها لتعزيز العدالة الجنائية الدولية ودور المحكمة الجنائية الدولية.

وسيتمتع في عام ٢٠٠٨ مشروع القانون المتمم لمواءمة التشريعات الفرنسية مع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما ستواصل العمل من أجل الاعتراف بحق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في معرفة الحقيقة والحصول على تعويضات.

- ستواصل فرنسا إجراء حوار مستمر مع المدافعين عن حقوق الإنسان في فرنسا وفي العالم، وستدعم مبادراتهم، وتعزز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المهددين، وكذلك ولاية المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وستزيد من دعمها المالي للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، بوسائل من جملتها "نداء للمشاركة في مشاريع حقوق الإنسان" سيطلق في عام ٢٠٠٨. وستواصل دعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال منحها سنوياً لجائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان.
- ستواصل تشجيع تنفيذ أكبر قدر ممكن من مبادرات التنمية من قبيل رسم التضامن الدولي المفروض على تذاكر الطائرات.
- تتعهد بمواصلة عملها من أجل ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وبدعم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.